

تاريخ القبول: 2022/11/29

تاريخ الإرسال: 2022/09/07

الضمانات القانونية لحماية المستهلك من مخاطر المنتجات المستوردة في ظل قانون 09-03 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش.

## Legal guarantees to protect the consumer from the risks of imported products under Law 09-03 related to consumer protection and the suppression of fraud.

ط.دين عمار عبدالرحمان\*<sup>1</sup> أ.د سدي عمر<sup>2</sup>

جامعة تامنغست (الجزائر) dahmaneben4441@gmail.com

جامعة تامنغست (الجزائر) [seddiomar@gmail.com](mailto:seddiomar@gmail.com)

مخبر الموروث العلمي والثقافي لمنطقة تامنغست

### الملخص:

تعالج هذه الورقة البحثية الآليات والضمانات القانونية التي تحمي المستهلك من مخاطر المنتجات المستوردة في ظل أحكام قانون 09-03 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، وإبراز الأهمية في تعزيز المصالح المادية والمعنوية للمستهلك لكونه الطرف الأضعف في حلقة العقود الاستهلاكية، ومن جهة أخرى نبين الأحكام القانونية المقررة في ازدواج الجزاء المقرر لمخالفة المستورد للالتزامات المقررة ضمن قانون حماية المستهلك وقمع الغش. ومن جهة أخرى نبين أهمية الرقابة الإدارية التي يقوم بها أعوان الرقابة وقمع الغش وأعوان مصالح الجمارك في الكشف عن الجرائم الاقتصادية. الكلمات المفتاحية: المستهلك، الرقابة الإدارية، المطابقة، الجريمة الاقتصادية، المنتجات المستوردة.

### Abstract:

This research paper deals with the legal mechanisms and guarantees that protect the consumer from the risks of imported products under the provisions of Law 09-03 related to consumer protection and the suppression of fraud, highlighting the importance in promoting the material and moral interests of the consumer as he is the weakest party in the consumer contracts cycle, and on the other hand we show the legal provisions established in Double the penalty prescribed for the importer's violation of the obligations stipulated within the Consumer Protection and Fraud Suppression

Law. On the other hand, we show the importance of the administrative control carried out by the agents of control and the suppression of fraud, and the agents of customs services in the detection of economic crimes.

**Keywords:** consumer, administrative control, conformity, economic crime, imported products.

### مقدمة:

أدى تطور النشاطات التجارية والصناعية إلى عدم إمام المستهلك بكل المخاطر التي تواجهه أثناء إبرامه للعقود الاستهلاكية، وذلك بالنظر إلى ما يتمتع به المستورد أو المتدخل من خبرات ومؤهلات في عملية وضع السلع للاستهلاك والتي قد تشكل خطراً على صحة وامن المستهلك وقد لا تخدم مصالحه الأمر الذي دفع بالمشرع إلى إيجاد ضمانات واليات وقائية لتجنب الأضرار التي قد تلحق به فسعى إلى إيجاد أجهزة متخصصة في مجال الوقاية والدفاع عن حقوق المستهلك، تعمل على توفير لهذا الأخير منتجات خالية من المخاطر التي من شأنها الأضرار بسلامته الجسدية وبمصلحه، وفي حالة عدم احترام المتدخل لمثل هذه المواصفات تطبق عليه جزاءات إدارية بغية منعه من الاستمرار في الإضرار بالمستهلك ، وفي هذا المقام يتجلى دور الجزاء الوقائي لصالح المستهلك.

وفي العصر الراهن أدى تطور أساليب الإنتاج والتوزيع في السوق، وكذا نماء عمليات الاستيراد الناتج عن تحرير التجارة الخارجية ، ساهم في بعض الأحيان إلى تعزيز انفلات بعض المنتجات من الخضوع لإجراءات الرقابة ومن ثمة عدم تفعيل الجزاءات الوقائية على مثل هذه المنتجات التي قد تحتوي على خطر يمس بصحة وسلامة المستهلك، وبالتالي عرضها للاستهلاك بعدما يكون قد تلاعب بها المتدخلين سواء بالخداع أو الغش أو حتى بمخالفتهم الالتزامات المفروضة عليهم، ولتجنب ذلك الضرر عمد المشرع إلى تشريع جزاءات ردية تطبق على هؤلاء المتدخلين قصد تحقيق حماية تامة للمستهلك ويظهر ذلك من خلال دور الجزاء الردعي في إطار قمع الجرائم الاقتصادية.

إن السؤال الذي يثار هنا هو: ماهي أهم ضمانات حماية المستهلك من المنتجات المستوردة في ظل قانون 09-03 ؟ ، وهل تؤدي هذه الضمانات الغرض المنتظر منها وهو حماية المصالح المادية والمعنوية للمستهلك

ومن اجل الإجابة على هذه الإشكالية المطروحة نستعمل المنهج التحليلي للنصوص القانونية ذات الصلة بالموضوع ، كما يمكن تقسيم هذه الورقة البحثية إلى نقطتين على التوالي:

أولاً: أهمية الجزاءات الوقائية في إطار الرقابة الممارسة على المنتجات.  
ثانياً: الجزاء الردعي كضمانة في إطار وقاية المستهلك وقمع الغش.

**المبحث الأول: أهمية الجزاءات الوقائية في إطار الرقابة الممارسة على المنتجات.**

إن قانون حماية المستهلك يرمي بالدرجة الأولى إلى حماية المستهلك وإتاحة الفرصة له من أجل الحصول على منتجات ذات جودة تلبى الرغبات المشروعة له، ومن أجل بلوغ الهدف حيث يجب إخضاع كل المنتجات للمراقبة المنصوص عليها في فوائين حماية المستهلك بمختلف أنواعها وذلك لتفادي النتائج المضرة بصحة ومصالح وامن المستهلك(المطلب الأول )، ومن أجل تفعيل هذه الرقابة يتم إتباعها باتخاذ تدابير تحفظية ذات طابع قمعي ، حيث تقوم المصالح الرقابية بتوقيع عقوبات على منتج يحتوي على خطر يهدد امن وسلامة المستهلك.

### المطلب الأول: أشكال الرقابة المحققة للوقاية.

تعرف الرقابة على أنها خضوع شئ معين بذاته لرقابة هيئة وجهاز معين يحدده القانون بغية القيام بالتحري والكشف عن الحقائق المقررة قانونا، ومن ثمة اتخاذ الإجراء الملائم لتحقيق الوقاية<sup>1</sup>، حيث إن الرقابة أنواع قد تكون رقابة إجبارية التي ينبغي على المتدخل الالتزام بها(أولا) ، كما قد تكون اختيارية تبقى لرغبة المتدخل(ثانيا ) ، ونظرا لاختلاف المنتجات عن بعضها فتخضع بعض المنتجات لرقابة سابقة(ثالثا) وقد تكون رقابة لاحقة (رابعا)، ومن أجل ضمان التكفل بسلامة المستهلك اعترف المشرع للأعوان المكلفين بالقيام بالرقابة بنوع آخر من الرقابة وهي الرقابة المستمرة(خامسا).

### الفرع الأول: الرقابة الإجبارية.

يمكن تعريفها بأنها تلك الرقابة التي تفرض على عاتق المتدخل لإخضاع المنتجات لرقابة إجبارية قبل عرضها للاستهلاك بغية التأكد من مدى مطابقتها للمقاييس المحددة قانونا<sup>2</sup>، حيث أن المشرع أكد على مثل هذه الرقابة بموجب المادة 12 الفقرة(1) من قانون 09-03 المتعلق بحماية المستهلك على انه: " يتعين على كل متدخل إجراء رقابة مطابقة المنتج قبل عرضه للاستهلاك طبقا للأحكام التشريعية والتنظيمية السارية المفعول...".

### الفرع الثاني: الرقابة الاختيارية.

وهنا لايعتبر المتدخل ملزما بإجراء مثل هذه الرقابة، ولكنه قد يلجا لها بمحض إرادته حتى يضمن ثقة إضافية لمنتجاته، ويسمح بزيادة الإقبال عليها كعرض المنتج على مخبر معتمد أو هيئة عالمية تمنح له شهادة أو علامة متميزة بالجودة بهدف ضمان نوعية ثابتة في منتجاته<sup>3</sup>.

### الفرع الثالث: الرقابة السابقة.

تفرض هذه الرقابة على المنتجات الموجهة للاستهلاك النهائي، فيشترط فيها حصول المتدخل على رخصة مسبقة لإنتاج أو صنع منتجات حتى يؤذن بتسويقها والمشرع رأى من الضروري حصول المتدخل على مثل هذه الرخصة لحماية المستهلك<sup>4</sup> نظرا لما تلحق به من أضرار كالمنتجات الاستهلاكية ذات الطابع السام ، أو التي تشكل خطرا من نوع خاص<sup>5</sup>، كل هذا بغية الحفاظ على صحة وسلامة المستهلكين.

وعليه فإن تحقق هذه الرقابة تجعل المستهلك مطمئنا عند اقتنائه لمثل هذه المنتجات، كما يمتد نطاق ممارسة هذه الرقابة إلى المنتجات المستوردة حال دخولها البلد

المستورد، فيمارسها موظفي الجمارك وذلك عن طريق معاينة الوثائق المرفقة بهذه المنتجات، مع مراقبة مدى تطابق هذه الأخيرة مع الوثائق المرفقة بها.

#### الفرع الرابع: الرقابة اللاحقة.

تجرى هذه الرقابة على المنتج الذي اكتمل صنعه وأصبح جاهزا للتسويق والاستهلاك، حيث تتم عن طريق تقديم الأعوان المكلفين بالقيام بالرقابة لملاحظاتهم وإجراء فحوصات ظاهرية على المنتج وتحليلها ويكفل هذا بتحرير محاضر المعاينة فالهدف من القيام بالرقابة اللاحقة هو بغية اكتشاف المخاطر التي قد تشكلها بعض المنتجات المخالفة لما هو مفروض قانونا.

#### الفرع الخامس: الرقابة المستمرة.

يخول للهيئات المكلفة بالقيام بالرقابة القيام في أي وقت وفي أي مرحلة من مراحل عرض المنتج للاستهلاك، عن طريق التحري التأكد من مدى مطابقة المنتج ، بغية تفادي المخاطر التي تهدد المصالح المادية والمعنوية وكذا امن المستهلك، فتمارس هذه الرقابة مهما كانت المرحلة الاستهلاكية التي يكون فيها المنتج، وإذا تبين لهؤلاء الأعوان أي إخلال يمكنهم اتخاذ الاجراءات الوقائية المحددة قانونا<sup>6</sup>.

#### المطلب الثاني: تنوع التدابير التحفظية المتخذة لحماية المستهلك.

لقد أشار كل من القانون رقم 09-03 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، وكذا المرسوم التنفيذي رقم 90-39 المتعلق برقابة الجودة وقمع الغش، للتدابير التحفظية التي تتخذها الأجهزة المكلفة برقابة المنتجات بغية ضمان صحة وسلامة المستهلك.

#### أولا: رفض دخول المنتجات.

وذلك وفقا لنص المادة 53 من قانون حماية المستهلك ، التي منحت الأعوان المكلفين برقابة الجودة وقمع الغش الحق في رفض الدخول المؤقت أو النهائي للمنتجات المستوردة عبر الحدود، ويتخذ هذا الإجراء من طرف المفتشية الحدودية لرقابة الجودة وقمع الغش<sup>7</sup>، بحيث يتم اللجوء لمثل هذا التدبير في حالة الشك في عدم مطابقة المنتج ، إن هذا الإجراء يظهر من خلال القيام بإجراء تحريات مدققة أو عند ضبط المطابقة. وفي هذا الحال نكون أمام حالة التصريح المؤقت لدخول المنتج ، أما بالنسبة للتصريح برفض الدخول النهائي للمنتج المستورد عند الحدود ، فيتقرر عند إثبات عدم مطابقة المنتج المستورد بالمعاينة المباشرة أو بعد إجراء التحريات المدققة<sup>8</sup>.

#### ثانيا: إيداع المنتجات.

يقصد بإيداع المنتجات وقفها عن العرض للاستهلاك متى ثبت بعد المعاينة المباشرة أنها غير مطابقة بموجب قرار من الإدارة المختصة، قصد ضبط مطابقتها من طرف المتدخل ويتم الإعلان عن رفع الإيداع من طرف الإدارة المكلفة بحماية المستهلك وقمع الغش ، بعد التأكد من أن المنتجات أصبحت مطابقة للمواصفات والمقاييس المحددة قانونا<sup>9</sup>.

#### ثالثا: جعل المنتج مطابقا.

إن جوهر هذا الإجراء يتمثل في إنذار المخالف المعني<sup>10</sup> والحائز المنتوج بان يزيل سبب عدم المطابقة أو كل ما يتعلق بعدم احترام القواعد والأعراف المعمول بها طبقاً للمادة 56 من القانون رقم 09-03 والمادة 25 من المرسوم التنفيذي رقم 90-39 حيث يتم ذلك بإدخال تعديلات على المنتج أو تغيير درجة تصنيفه<sup>11</sup> ، وطرق ضبط المطابقة هي : ضبط المطابقة المتعلقة بالوسم وضبط المطابقة المتعلقة بالجودة الذاتية للمنتوج ، وعند التأكد من أن المنتج أصبح مطابقاً تسلم المفتشية الحدودية المعنية رخصة دخول المنتج المستورد<sup>12</sup>.

### رابعاً: حجز المنتج

إن حجز المنتج يتقرر طبقاً لنص المادة 57 من قانون حماية المستهلك، وفي حالة ثبوت عدم إمكانية ضبط مطابقته أو إذا رفض المتدخل المعني إجراء عملية ضبط مطابقة المنتج المشتبه فيه، وفي نفس السياق تنص المادة 21 من المرسوم التنفيذي رقم 05/467 المتعلق بشروط مراقبة مطابقة المنتوجات المستوردة عبر الحدود وكيفيات ذلك على أنه في حالة ما لم تنجز عملية ضبط المطابقة في مؤسسة أو مخازن المستورد في الأجل وفي الشروط المطلوبة فإنه يتم حجز المنتج موضوع المخالفة. وبالرجوع إلى المادة 27 من المرسوم التنفيذي رقم 90-39 التي عرفت الحجز على أنه مجسد في سحب المنتج المعترف بعدم مطابقته.

ويتولى هذا الحجز الأعوان المكلفون بالقيام بالرقابة بعد الحصول على إذن قضائي، غير أنه يجوز لهم تنفيذ الحجز دون حصولهم على هذا الإذن طبقاً للحالات التي حددتها المادة 27 الفقرة (3) من هذا المرسوم التنفيذي، فالحجز نوعان قد يكون نوعي أو اعتباري كما تجعل المادة 57 من قانون رقم 09-03 الهدف من حجز المنتج إما تغيير اتجاه هذا الأخير أو إعادة توجيهه أو إتلافه مما يقع على عاتق الأعوان المكلفين بالقيام بالحجز بتحرير محضر متضمن البيانات المحددة في المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 90-39 مع الوصف التفصيلي للتدابير المتخذة وترك مراجع المحضر لحائز المنتج<sup>13</sup>.

### خامساً: سحب المنتج من التداول.

يقصد بالسحب منع حائز المنتج من التصرف فيه، أي نزعها من مسار وضع المنتج حيز الاستهلاك ، ويكون الغرض من السحب لتحقيق المطابقة، كما أنه قد يكون سحب مؤقت أو سحب نهائي.

\***السحب المؤقت.** يكون محلاً للسحب المؤقت المنتج المشتبه في عدم مطابقته وذلك إلى غاية ظهور نتائج التحريات المعمقة لاسيما نتائج التحاليل أو الاختبارات أو التجارب، فيترتب على السحب المؤقت تحرير محاضر مع تشميع المنتوجات المشتبه فيها وتوضع تحت حراسة المتدخل المعني طبقاً لنص المادة 61 من القانون رقم 09-03 ، فالملاحظ أن المنتج لا يسحب تماماً من المتدخل ، بل يبقى حائزاً له ولكنه يمنع عليه التصرف فيه كبيعته مثلاً.

\***السحب النهائي.** نصت المادة 62 من قانون 09-03 على تنفيذ مثل هذا السحب من طرف الأعوان المكلفين بالرقابة فيتم السحب النهائي للمنتوجات دون اشتراط حصولهم على رخصة مسبقة من طرف السلطة القضائية في الحالات التالية.

- المنتجات التي ثبت أنها مزورة أو مغشوشة أو سامة أو التي انتهت مدة صلاحيتها  
 - المنتجات التي ثبت عدم صلاحيتها للاستهلاك.  
 - حيازة المنتجات دون سبب شرعي والتي يمكن استعمالها في التزوير...الخ.  
 مع تحميل المتدخل المعني لمصاريف وتكاليف استرجاع المنتج المشتبه فيه أينما وجد في حالة سحبه نهائيا، ويمكن إعادة توجيه المنتجات محل السحب النهائي مجانا متى كانت قابلة للاستهلاك إلى مركز ذي منفعة عمومية، وتعلم المصالح المكلفة بحماية المستهلك وقمع الغش المستهلكين بكل الوسائل عن الأخطار والمخاطر التي يشكلها كل منتج مسحوب من عملية العرض للاستهلاك<sup>14</sup>.

**سادسا: إعادة توجيه المنتج.** نصت على هذا الإجراء المادة 58 من قانون رقم 09-03 فيتقرر إعادة توجيه المنتج متى كان ذلك ذا منفعة عامة لاستعماله في غرض مباشر وشرعي أو لاستعماله في غرض شرعي بعد تحويله، كما نصت المادة 29 من المرسوم التنفيذي 90-39 على انه يتم توجيه المنتجات المحجوزة إذا كانت قابلة للاستهلاك إلى مركز ذي منفعة جماعية بناء على مقرر تتخذه السلطة الإدارية المختصة بحماية المستهلك وقمع الغش، فيقصد بتغيير المقصد:

\*إرسال المنتجات المسحوبة على نفقة المتدخل المقصر إلى هيئة تستعملها في غرض شرعي، إما مباشرة وإما بعد تحويلها.  
 \*رد المنتجات المسحوبة على نفقة المتدخل المقصر إلى الهيئة المسؤولة عن توضيها أو استيرادها<sup>15</sup>.

**سابعا: إتلاف المنتج.**

تعرضت المادة 63 من قانون رقم 09-03 لإتلاف المنتج الذي يتحقق في الحالة التي يكون فيها المنتج مقلدا أو غير صالح للاستهلاك، وفي حالة تقرير الإدارة المكلفة بحماية المستهلك وقمع الغش إتلاف المنتجات يتم ذلك من طرف المتدخل بحضور الأعدان المكلفين بالقيام بالرقابة، حيث يحزر الإتلاف من طرف الأعدان ويوقعون عليه مع المتدخل المعني، طبقا للمادة 64 الفقرة 2، 3، من القانون رقم 09-03 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش.

**ثامنا: التوقيف المؤقت لنشاط المؤسسة.**

وذلك يكون متى تقرر اتخاذ إحدى التدابير التحفظية أو في حالة تطلب اخذ الاحتياط، سواء بالسحب أو الحجز أو الإتلاف أو إعادة توجيه أو تغيير المقصد، فانه يتخذ القرار بالتوقيف المؤقت لنشاط المؤسسات من طرف الإدارة المكلفة بحماية المستهلك وقمع الغش إلى غاية إزالة كل الأسباب التي أدت إلى اتخاذ التدبير.

**المبحث الثاني: المتابعة الجزائية في مجال قمع جرائم الغش التجاري أو الجرائم الاقتصادية.**

مما لا شك فيه أن الحماية الجزائية تظهر أهميتها فيما توفره من امن وسلامة للمستهلك عند إقباله على المنتجات المعروضة للاستهلاك بكل ثقة وأريحية، ومن اجل ذلك تدخل المشرع وفقا لقانون حماية المستهلك بالتمييز بين نوعين من الجرح المرتكبة من قبل المتدخل التي تلحق الضرر بمصالح المستهلك، حيث تطرق لمعاقبة المتدخل عن الجرح

الاقتصادية المرتكبة بالجزاء المشدد(المطلب الأول) كما امتد نطاق العقاب إلى معاقبة المتدخل عن المخالفات الاقتصادية المرتكبة بالجزاء البسيط(المطلب الثاني).

### المطلب الأول: الجنح الاقتصادية ذات الجزاء المشدد

نعالج في هذا المطلب تحديد مفهوم جريمة الخداع ، ثم تحديد مفهوم جريمة الغش.

#### الفرع الأول: جريمة خداع المستهلك

من خلال استقراء نصوص قانون العقوبات أو نصوص قانون الاستهلاك يتبين أن المشرع لم يتعرض لتعريف الخداع ، وإنما أورد أهم الطرق التي يتحقق بها ، حيث تكفل الفقه بوضع تعريف له فهو القيام ببعض الحيل والأكاذيب من شأنها إظهار الشيء موضوع العقد على نحو مخالف للواقع والحقيقة<sup>16</sup>.

أولاً: أركان جريمة الخداع. وهي كما يلي

#### أ. الركن المادي.

يتحقق الركن المادي في صدور فعل مادي من المتدخل بصفته الجاني والمتمثل في خداع المستهلك بصفته المجني عليه، ويتم ذلك بتوفر إحدى الوسائل المحددة في المادة 68 من قانون رقم 09- 03 وهي كما يلي:

\*الخداع في كمية المنتوجات المسلمة ، أو الخداع في تسليم منتوجات غير تلك المعينة مسبقاً.

\*الخداع في قابلية المنتج للاستعمال، الخداع حول تاريخ أو مدد صلاحية المنتج.

\*الخداع حول النتائج المنتظرة من المنتج، أو الخداع حول طرق الاستعمال والاحتياجات اللازمة لاستعمال المنتج.

حيث تكفي أن تتحقق إحدى هذه الصور لكي تقع جريمة خداع المستهلك ، ويمكن أن يتم كذلك الشروع في ارتكاب جريمة الخداع ، ثم يكتشف المستهلك هذا الخداع فيرفض اقتناء المنتج<sup>17</sup>.

إن المشرع سوى بين جريمة الخداع التام والشروع فيها من حيث مبدأ التجريم ومقدار العقوبة<sup>18</sup>، ولم يحدد المشرع في قانون حماية المستهلك الوسائل التي يتم بها خداع المستهلك فجعله يتحقق بأي وسيلة أو طريقة كانت ، مما يعتبر في صالح المستهلك.

#### ب. الركن المعنوي.

لم يشر قانون رقم 09- 03 المتعلق بحماية المستهلك لضرورة توفر نية الخداع ولكن نظراً لما يلحق المستهلك من ضرر بمصالحه المادية ، يؤدي ذلك لجعل جريمة الخداع يتطلب فيها توافر القصد الجنائي العام ، أي انصراف إرادة الجاني الى تحقيق الواقعة الإجرامية مع العلم بتوافر أركانها وبأن القانون يعاقب عليها<sup>19</sup> ، ولا يجب افتراض العلم بل يجب إقامة الدليل عليه وإثباته من قبل القاضي أو المدعي بالحق المدني ولقيام القصد الجنائي ينبغي إثبات أن إرادة الجاني قد اتجهت إلى إتيان الفعل المادي وهو الخداع أو الشروع فيه والعلم بما في ذلك من تجريم<sup>20</sup>.

ومن اجل ذلك يشترط توفر القصد الجنائي بعنصريه عند تحقق الخداع التام أوحين عرض المنتج إذا كان الخداع في مرحلة الشروع ، فإذا تخلفت احد عناصر القصد الجنائي وقت حدوث الفعل فلا تقوم جريمة الخداع، فهذه الجريمة تصنف من جرائم الخطر وليست من جرائم الضرر<sup>21</sup>.

### ج: عقوبة جريمة خداع أو محاولة خداع المستهلك.

نجد أن المادة 68 من قانون حماية المستهلك، تحيل العقاب على جريمة خداع أو محاولة خداع المستهلك إلى نص المادة 429 من الأمر رقم66-155 ، المتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم التي نصت على معاقبة المتدخل بالحبس من شهرين إلى ثلاث سنوات وبغرامة من ألفين دينار(2000 دج) إلى عشرين ألف(20.000) أو بإحدى هاتين العقوبتين، كما تشدد المشرع في عقاب جريمة الخداع بنصه في المادة69 من القانون المتعلق بحماية المستهلك ، على الظروف المشددة لهذه الجريمة فرفع العقوبات المنصوص عليها في المادة68 من قانون حماية المستهلك التي تحيل العقاب إلى قانون العقوبات والمقدر بخمس سنوات حبسا وغرامة قدرها خمسمائة ألف دينار(500.000 دج) ، وبالرجوع الى المادة 430 من الأمر رقم66.155 المتعلق بقانون العقوبات ، التي رفعت مدة الحبس إلى 05 سنوات مع رفعها لقيمة الغرامة، وهو ما توافق مع المادة69 من قانون حماية المستهلك والسبب في ذلك رغبة من المشرع المساس بالذمة المالية للمتدخل بهدف مكافحة الجرائم الاقتصادية التي عادة ما تهدف إلى كسب ربح غير مشروع على حساب صحة وسلامة المستهلك.

### الفرع الثاني: جريمة الغش التجاري في المنتجات الموجهة للاستهلاك.

من اجل الإحاطة والتعرف على جريمة الغش التجاري يستدعي التعرض لتعريف الغش، ثم نبين أركان هذه الجريمة، ثم تحديد العقاب المقرر على الغش في المنتجات. بداية لم يتضمن القانون الجزائري تعريفا محدد للـغش ، حيث تكفل الفقه بإعطاء تعريفا له ، فهو كل فعل عمدي ايجابي ينصب على منتج يكون مخالفا لما هو وارد في النصوص القانونية والتنظيمية التي تحدد معايير المنتجات لكي تعد صالحة للاستهلاك ، فهو يتحقق بإضافة مادة غريبة عن المنتج مما قد تؤدي إلى تغيير وظيفته أو بانتزاع عنصر من عناصر المنتج أو بإخفاء رداءته وإظهاره في صورة حسنة، فالغش يجعل من المنتج منتوجا خطيرا<sup>22</sup>.

ويقع الغش طبقا لما حددته المادة70 من قانون حماية المستهلك ، بالأفعال التالية:

\*يزور أي منتج موجه للاستهلاك أو الاستعمال البشري أو الحيواني  
\*يعرض أو يضع للبيع أو يبيع ، مع علمه بوجهتها مواد أو أدوات أو أجهزة أو كل مادة خاصة من شأنها أن تؤدي إلى تزوير أي منتج موجه للاستعمال البشري أو الحيواني.  
أولا: أركان جريمة الغش.

أ. الركن المادي: ويتحقق الركن المادي إذا ما تم عرض منتج للاستهلاك وكانت مغشوشة ، وذلك بتغيير عنصر من عناصر المنتج أو دمج بمادة ليست من طبيعته، ولا يكفي مجرد الكتمان لقيام الغش بل ينبغي أن يتحقق بأساليب تنصب على المنتج وعادة

ما يتم الغش بالإضافة أو بالخلط والغش بالانتزاع أو الإنفاص ، الغش بتغيير مظهر المنتج ، الغش في التصنيع ، الغش بالامتناع عن الإدلاء بخصائص المنتج.

### ب. الركن المعنوي.

تعتبر جريمة الغش جريمة عمدية ينبغي لقيامها توافر القصد الجنائي المتمثل في العلم بما في المنتج من غش مع اتجاه إرادة المتدخل إلى تحقيق التزييف والتزوير ويتم ذلك بالتلاعب بالمستهلك مع علمه بالطريقة التي عمد إليها لجعل المنتجات مغشوشة ورغبة من المتدخل في المساس بمصالح المستهلك بحصوله على فائدة غير مشروعة<sup>23</sup> ولكن ينتفي القصد الجنائي لدى المتدخل إذا ما قام بفعل الغش بهدف الاستهلاك الشخصي<sup>24</sup>. ويذهب البعض إلى اعتبار جريمة الغش في المنتجات من الجرائم الوقتية التي تقع بمجرد ارتكاب فعل الغش وجريمة الغش<sup>25</sup> مثلها مثل جريمة الخداع لا يشترط لقيامها إصابة المستهلك بضرر بل يكفي تحقيق احد الأفعال المادية وعناصر الركن المعنوي لقيامها مما يجعلها تصنف ضمن جرائم الخطر<sup>26</sup>.

كما يتساوى في العقاب بين جريمة الغش التامة والشروع فيها ، فيعد شروعا في الغش إذا اعد المتدخل كل الوسائل اللازمة للقيام بالغش لكنه يضبط عندما يبدأ بمباشرة تنفيذ الفعل أي قبل تحقق النتيجة المبتغاة من القيام بفعل الغش

### ثانياً: عقوبة جريمة الغش في المنتجات.

تعتبر جريمة الغش في المنتجات الموجهة للاستهلاك جنحة يعاقب عليها القانون بموجب المادة 431 من قانون العقوبات بالحبس من سنتين إلى خمس سنوات وبغرامة من عشرة آلاف دينار إلى خمسين ألف دينار. كما ذهب المشرع إلى ضرورة تشديد العقاب على المتدخلين المعنيين بموجب المادة 83 من قانون حماية المستهلك، وقرر عقوبة السجن المؤقت من عشرة إلى عشرين سنة وبغرامة من مليون دينار إلى مليوني دينار ، وإذا تسبب هذا المنتج في مرض غير قابل للشفاء أو في فقدان استعمال عضو أو في الإصابة بعاهة مستديمة

وقد أحالت المادة 83 من قانون حماية المستهلك وقمع الغش تشديد العقاب إلى نص المادة 432 من الأمر رقم 66- 156 المتضمن قانون العقوبات، فيعاقب المتدخل بالحبس من 5 سنوات إلى 10 سنوات وبغرامة من خمسمائة ألف دينار إلى مليون دينار، إضافة لهذه العقوبات فقد أتى المشرع بعقوبة تكميلية المتمثلة في مصادرة المنتجات والأدوات وكل وسيلة أخرى استعملت لارتكاب كل من جريمة الخداع والغش، والملاحظ أن قانون حماية المستهلك قد نص على العقوبات الأصلية ولم يتطرق إلى العقوبات التكميلية إلا المصادرة فقط، مما لا يعد حماية للمستهلك خاصة أن تقرير عقوبات أصلية وإتباعها بعقوبات تكميلية يعد أكثر ردعا للمتدخل فيؤدي ذلك إلى تخوفه من إعادة ارتكابه لنفس الفعل مرة أخرى عكس المشرع الفرنسي الذي نص في قانون الاستهلاك الفرنسي على العقوبات الأصلية واتباعها بعقوبات تكميلية ، كالمصادرة ونشر الحكم القاضي بإدانة

المتدخل وتعويض مصاريف البحث عن الجرائم مما يعد ضمانا لحماية المستهلك من مثل هذه الأفعال.

**المطلب الثاني: معاقبة المتدخل عن المخالفات الاقتصادية المرتكبة بالجزاء المبسط.**  
لقد وسع المشرع الجزائري بموجب قانون 09-03 من نطاق العقاب عن الجرائم الاقتصادية ونظرا لتنوعها نص على عقاب مخالفة المتدخل للالتزامات المفروضة عليه في قانون حماية المستهلك (الفرع الأول)، ولضمان التكفل بتطبيق أحكام قانون حماية المستهلك وردع المتدخلين، أقر أيضا العقاب على مخالفة المتدخل لعرقلة مهام الرقابة (الفرع الثاني)

**الفرع الأول: مخالفة المتدخل للالتزامات الواردة في قانون حماية المستهلك.**  
أولى المشرع أهمية لعقاب مخالفة المتدخل للالتزامات المفروضة عليه بموجب قانون حماية المستهلك لجبر وردع المتدخل للامتنال لها خاصة وأنه ملزم بتنفيذ هذه الالتزامات بموجب القانون، حيث تعد من النظام العام لا يجوز الاتفاق على مخالفتها حماية لصحة وامن المستهلك فقرر العقاب على مخالفة مختلف الالتزامات.

**أولاً: مخالفة الالتزامات المتعلقة بضمان سلامة المستهلك.**  
يمكن إجمال المخالفات التي لها علاقة بضمان سلامة المستهلك وهي كما يلي:  
أ. مخالفة إلزامية سلامة المواد الغذائية ونظافتها.

يقع على عاتق المتدخل أثناء وضع المنتجات الغذائية للاستهلاك السهر على ضمان سلامتها بان لاتضر بصحة المستهلك فمنعه قانون حماية المستهلك من تأثير هذه المواد على الصحة البشرية والحيوانية<sup>27</sup>، فعند مخالفة المتدخل لهذا الالتزام يعاقب بغرامة قدرها مائتي ألف دينار إلى خمسمائة ألف دينار طبقا للمادة 70 من قانون رقم 09-03.

**ب. مخالفة إلزامية رقابة مطابقة المنتجات.**  
يتعين على كل متدخل عرض منتجات غير مطابقة للمواصفات المحددة قانونا أو وفقا للتنظيم إلزامية إجراء رقابة مطابقة المنتجات قبل عرضها للاستهلاك<sup>28</sup>. غير أن العديد من المتدخلين يخالفون مثل هذا الالتزام، ومن اجل ذلك نصت المادة 74 من قانون حماية المستهلك على جزاء مخالفة مثل هذا الالتزام بغرامة من خمسين ألف دينار إلى خمسمائة ألف دينار.

**ج. مخالفة إلزامية ضمان المنتج وتجربته تنفيذ الخدمة ما بعد البيع**  
جعلت المادة 13 من قانون حماية المستهلك، الالتزام بضمان المنتجات من النظام العام بحيث لا يجوز الاتفاق على مخالفة أحكامه فهو التزام قانوني فرضه المشرع على كل متدخل يعرض منتجاته للاستهلاك ونظرا لأهمية مثل هذا الالتزام في ظل تطور المنتجات التي أصبحت تتسم بالتعقيد حرص المشرع على ضمان تطبيقه من خلال إقراره لعقوبة على مخالفته لمثل هذا الالتزام بحيث نصت المادة 75 من قانون رقم 09-03 على الجزاء المقدر بغرامة من مائة ألف دينار إلى خمسمائة ألف دينار، كما منح المشرع للمستهلك الحق في تجربة المنتج المقتنى<sup>29</sup>، فإذا ما خالف المتدخل إلزامية تجربة المنتج ومنعه من القيام بذلك فإنه يعد مخالفا لأحكام المادة 15 من قانون حماية المستهلك<sup>30</sup>، حيث يعاقب المتدخل بغرامة من خمسين ألف دينار إلى مائة ألف دينار

طبقا للمادة76 من قانون رقم03-09 ، وفي حالة إخلال المتدخل بواجبه بتقديم الخدمة ما بعد البيع المنصوص عليها بموجب المادة16 من قانون حماية المستهلك يعاقب المتدخل طبقا للمادة77 من نفس القانون ، بغرامة من خمسين ألف دينار إلى مائة ألف دينار ، وفي حالة إخلال المتدخل بواجبه بتقديم الخدمة ما بعد البيع المنصوص عليها بموجب المادة16 من قانون حماية المستهلك ، حيث يعاقب المتدخل طبقا للمادة77 من نفس القانون بغرامة من خمسين ألف دينار إلى مليون دينار.

#### د. مخالفة الزامية إعلام المستهلك.

إن الالتزام بإعلام المستهلك له أهمية بالغة نظرا لجعل رضاء المستهلك سليم ومبصر ، ومن اجل ذلك أزم المشرع المتدخل بإعلام المستهلك بكل المعلومات المتعلقة بالمنتوج الذي يضعه للاستهلاك بواسطة الوسم أو بأية وسيلة أخرى مناسبة، وفي حالة عدم تنفيذ المتدخل لالتزامه يعاقب طبقا لنص المادة78 من قانون حماية المستهلك ، بغرامة من مائة ألف دينار إلى مليون دينار .

#### د. مخالفة المتدخل للالتزامات المتعلقة بعروض القروض للاستهلاك.

أزم المشرع المتدخل وجوبا على استجابة عرض القرض الاستهلاكي للرغبات المشروعة للمستهلك فيما يخص شفافية العرض المسبق وطبيعة ومضمون ومدة الالتزام وأجال تسديد القرض ، وهذا لحماية المستهلك من مخاطر الاستدانة المفرطة فعاقب المتدخل على مخالفة هذا الالتزام بموجب المادة81 من قانون رقم09-03 بغرامة من خمسمائة ألف دينار إلى مليون دينار، كما نصت المادة82 من نفس القانون على عقوبة تكميلية إضافة للعقوبة الأصلية المتمثلة في الغرامة ، فقررت هذه المادة مصادرة المنتوجات والأدوات وكل وسيلة أخرى استعملت لارتكاب المخالفات المتعلقة بالزامية سلامة المواد الغذائية، والزامية امن المنتوجات والزامية إعلام المستهلك.

#### الفرع الثاني: مخالفة المتدخل للرقابة الإدارية وإجراءاتها

تضمن قانون حماية المستهلك فرض جزاء وقائي من خلال الرقابة الإدارية وإجراءاتها من اجل ضمان سلامة وصحة ومصالح المستهلك ، فجرم كل الأفعال الرامية إلى عرقلة إجراء مهام الرقابة(أولا)، ونظرا لما يترتب على القيام بمهام الرقابة من اتخاذ الأعوان المكلفون بإجراءاتها من تدابير تحفظية، اقر قانون رقم09-03 العقاب عن مخالفة هذه التدابير المفروضة على المتدخل(ثانيا).

#### أولا: ارتكاب المتدخل لمخالفة عرقلة مهام الرقابة الإدارية.

تضمنت المادة84 من قانون حماية المستهلك، العقاب على مخالفة عرقلة مهام الرقابة الإدارية مع الإحالة الى المادة435 من قانون العقوبات ، فإذا عمد المتدخل إلى عدم السماح لأعوان الرقابة بدخول المحلات وفحص الوثائق أو عدم السماح لهم بمباشرة المهام الموكلة لهم قانونا ، فيعاقب على هذه المخالفة بالحبس من شهرين إلى سنتين وبغرامة من ألفين إلى عشرين ألف دينار .

#### ثانيا: مخالفة المتدخل للتدابير التحفظية المقررة على عاتقه.

وتتحقق هذه الحالة حينما يتأكد الأعوان المكلفين بالقيام بالرقابة من عدم احترام المتدخل للمقاييس المحددة قانونا قصد ضمان حماية المستهلك، حيث نصت المادة79 من قانون

رقم 03-09 على طبيعة التدابير التي يعمل المتدخل على مخالفتها وهي كل من بيع منتوجا مشمعا أو مودعا لضبط المطابقة أو سحبه مؤقتا من عملية عرضه للاستهلاك أو يخالف إجراء التوقيف المؤقت للنشاط ، وأقرت نفس المادة جزاء على هذه المخالفة تتمثل في الحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة من خمسمائة ألف دينار إلى مليوني دينار ، أو بإحدى هاتين العقوبتين.

ونصت المادة 80 من قانون حماية المستهلك على تقرير عقوبة إضافية لتلك المنصوص عليها في المادة 79 من نفس القانون، يقع على عاتق المتدخل دفع مبلغ بيع المنتوجات موضوع هذه المخالفات للخزينة العمومية ، ويقوم على أساس سعر السوق. فبالنسبة للجرائم الاقتصادية سواء كانت جنح أم مخالفات المنصوص عليها بموجب قانون حماية المستهلك يتم ضم الغرامات طبقا للمادة 85 منه ، كما تضاف الغرامات في حالة العود، والسبب في مضاعفة الغرامة أن العود يعد ظرفا مشددا كون الجاني يعود لارتكاب الجريمة مما يبين ميله للإجرام واستخفافه بالعقاب ، كما يمكن للجهة القضائية المختصة إعلان شطب المخالف من السجل التجاري ، فهذه العقوبة هي جوازية وليست وجوبية مما قد يؤدي لعدم الأخذ بها ومن ثمة لا يؤدي ذلك لردع المتدخل مرتكب المخالفة.

#### الخاتمة:

من خلال ما تم تقديمه يمكن القول أن المشرع وانطلاقا من أحكام قانون رقم 03-09 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش ، اقر جملة من الضمانات والتدابير الوقائية في إطار حماية المستهلك من مخاطر المنتوجات المستوردة ويظهر ذلك فيما يلي:

\* تكون المنتوجات المستوردة محل إجراء رقابة وقائية مسبقة تتخذ من طرف أعوان الرقابة وقمع الغش التابعين لوزارة التجارة لاسيما المفتشيات الحدودية او مصالح الجمارك ، والى جانب ذلك تكون المنتوجات المستوردة محل تدابير تحفظية تتخذ في إطار قمع الغش.

\* يقع على عاتق المستورد القيام برقابة ذاتية مسبقة تهدف لجعل المنتج المستورد مطابقا للمواصفات المطلوبة.

\* في حالة مخالفة المستورد للالتزامات المنصوص عليها في قانون حماية المستهلك وقمع الغش تتخذ ضده عقوبات ردية منصوص عليها طبقا لقانون العقوبات.

ومن بين أهم التوصيات التي يمكن إن تعزز دور الرقابة على المنتوجات المستوردة نذكر منها

- تنشيط الهيئات المكلفة بالرقابة عن طريق دورات تكوينية مع مختلف الفاعلين في مجال النشاطات التجارية لاسيما مراكز البحث العلمي، وتعزيز نشر الثقافة الاستهلاكية لدى المستهلكين عن طريق إطار جمعيات حماية المستهلك.
- تطوير أساليب مكافحة الغش التجاري وتعزيزها بكل ما توصلت له التكنولوجيا الحديثة في مختلف المجالات.
- تعزيز و تطوير قوانين حماية المستهلك من اجل مسايرة ركب التطور الحاصل في الحياة الاقتصادية من اجل فرض حماية المستهلك

## المراجع:

1. خيضر كاظم محمود، وموسى سلامة اللوزي، " مبادئ إدارة الأعمال"، ط1 إثراء للنشر والتوزيع، الاردن 2008 ص382،383.
2. بولحية بن بوخميس علي،" القواعد العامة لحماية المستهلك والمسؤولية المترتبة عنها في التشريع الجزائري، ط1 دار الهدى الجزائر 2000، ص68.
3. القيسي عامر قاسم احمد،" الحماية القانونية للمستهلك، دراسة مقارنة في القانون المدني والمقارن"، ط1 الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع الاردن 2002، ص209.
4. قمار خديجة، " الرقابة والهيئات المكلفة بحماية المستهلك"، الملتقى الوطني حول المنافسة وحماية المستهلك بين الشريعة والقانون"، يومي 20.21، نوفمبر 2012، جامعة خميس مليانة ص171.
5. انظر القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2008/12/13، المعدل للقرار الوزاري المؤرخ في 1997/12/28 الذي يحدد قائمة المنتوجات الاستهلاكية ذات الطابع السام أو التي تشكل خطرا من نوع خاص وكذا قوائم المواد الكيماوية المحظورة والمنظم استعمالها لصنع هذه المنتوجات ، ج ر/ 23 المؤرخة في 2009/04/29، ص20.
6. كالم حبيبة، " حماية المستهلك"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، كلية بن عكنون 66، 2005.
7. خديجة بوطيل، الحماية القانونية للمستهلك في مجال المنتوجات المستوردة ، ماجستير في فرع قانون الأعمال ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر 2010، ص65.
8. المادة 54 من قانون 03-09 المتعلق بحماية المستهلك.
9. المادة 55 من قانون 03-09 المتعلق بحماية المستهلك.
10. خديجة بوطيل، المرجع السابق، ص70.
11. بوسماحة الشيخ، حماية المستهلك الناتجة عن عروض المتدخل في ظل أحكام القانون الجزائري ، مجلة الخلدونية ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ، جامعة ابن خلدون تيارت ، العدد 3 ، ماي 2009 ، ص81.
12. المادة 20 من المرسوم التنفيذي 467/05 المتعلق بتحديد شروط مراقبة مطابقة المنتوجات المستوردة عبر الحدود وكيفيات ذلك ، ج ر/ 80 المؤرخة في 2005/12/11، ص17، والمادة 4 من القرار المؤرخ في 2006/05/04 الذي يحدد نماذج ومحتوى الوثائق المتعلقة بمراقبة مطابقة المنتوجات المستوردة عبر الحدود، ج ر/ 52 المؤرخة في 2006/2008، ص16.
13. المادة 30 من المرسوم التنفيذي رقم 90-39 المتعلق برقابة الجودة وقمع الغش ، ج ر/ 05 المؤرخة في 1990/01/31، ص207.
14. طبقا للمادة 63 من قانون رقم 03-09 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش.
15. حسب المادة 26 من المرسوم التنفيذي رقم 90/39 المتعلق برقابة الجودة وقمع الغش.

16. احمد محمد علي خلف، الحماية الجنائية للمستهلك، دراسة مقارنة ، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، مصر 2005، 165.
17. سي يوسف زاهية حورية، تجريم الغش والخداع كوسيلة لحماية المستهلك، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو ، العدد01، 2007، ص32.
18. بوطبل خديجة، المرجع السابق، ص210.
19. عمر عيسى ألقى ، جرائم قمع الغش والتدليس، المكتب الفني للموسوعات القانونية ، مصر 1998 ، ص69.
20. عبد الفضيل محمد احمد، جريمة الخداع التجاري في نظم مكافحة الغش التجاري السعودي مع الإشارة إلى القانونين الفرنسي والمصري، مجلة الحقوق ، الكويت، العدد04 سبتمبر 1994 ، ص152،153.
21. خالد فتحة، الحماية الجزائية للمستهلك، دراسة في ضوء القانون رقم 09-03 المؤرخ في 2009/02/25 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، مجلة معارف ، المركز الجامعي البويرة، العدد08 جوان 2010، ص52.
22. عمر عيسى ألقى، المرجع السابق ، ص80.
23. العيد حدار، الحماية القانونية في ظل اقتصاد السوق، رسالة دكتوراه في القانون، كلية الحقوق بن عكنون، 2002 ص218.
24. حساني علي ، الإطار القانوني للالتزام بالضمان في المنتوجات، دراسة مقارنة، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في القانون الخاص ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان 2012، ص368.
25. احمد محمد علي خلف، المرجع السابق، ص206.
26. خالد فتحة، المرجع السابق، ص554.
27. المادة4 من قانون 03-09 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش.
28. المادة12 من نفس القانون السابق.
29. المادة15 من قانون 03-09 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش.
30. خالد فتحة ، المرجع السابق.